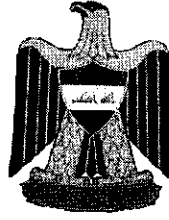


كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣٥/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٩/٢/٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي: (أ . ع . م) - وكيله المحامي (م . ر . س) .

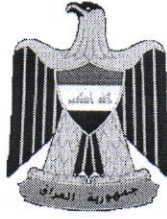
المدعى عليه: رئيس مجلس القضاء الاعلى / اضافة لوظيفته ورئيس مجلس المعهد القضائي اضافة لوظيفته - وكيله الحقوقي (ع . ف . ح) .

الادعاء:

ادعى وكيل المدعي بأن موكله سبق وأن اجتاز اختبار الكفاءة التحريري لامتحان المعهد القضائي الدورة (٤٠)، وكانت نتيجة الاختبار النجاح، وبعد إجراء المقابلة معه فوجأ باستبعاده لاسباب لا يعرفها، وتقدم بتظلم الى السيد رئيس مجلس المعهد دون معرفة مصير التظلم، وحيث أن استبعاده وحسب الادعاء جاء مجحفاً بحقه في القبول بالمعهد القضائي ويخالف قانون المعهد القضائي رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٦، لذا فقد بادر بالطعن بالقرار ويطلب الحكم بالغاء قرار الاستبعاد وقبوله في المعهد القضائي لهذه الدورة، مستنداً في طلبه لعدة اسباب منها توفر كافة الشروط المطلوبة للمتقدم وأن قرار الاستبعاد يخالف المادة (٣٤) من الدستور التي كفلت حق التعليم لكافة العراقيين وأن موضوع المقابلة كشرط اساسي ليس له سند من القانون وفي ضوء الادعاء فقد أجب وكيل المدعى عليه اضافة لوظيفته بلائحة جوابية مؤرخة في ٢٠١٩/١/٩ ضمنها دفوعه الموجبة لرد الدعوى وفي اليوم المعين للمرافعة تشكلت المحكمة وحضر الطرفين وكرر وكيل المدعي طلباته اقواله السابقة وطلب الحكم وفق عريضة الدعوى وكرر وكيل المدعى عليه طلباته واقواله وطلب الحكم برد الدعوى ولما لم يبق ما يقال افهم ختام المرافعة وتم افهام قرار الحكم علناً.

سارة

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحي

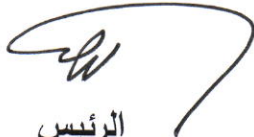


جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣٥/اتحادية/اعلام/٢٠١٨


قرار الحكم :

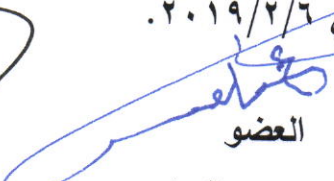
لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي يطعن أمام هذه المحكمة بقرار استبعاده من القبول بالمعهد القضائي رغم اجتيازه الاختبار التحريري بنجاح ويطلب الحكم بالغاء قرار الاستبعاد وقبوله في المعهد القضائي حيث أن كافة الشروط المطلوبة للمتقدم متوفرة فيه، وأن قرار الاستبعاد يخالف المادة (٣٤) من الدستور التي كفلت حق التعليم لكافة العراقيين، وأن موضوع المقابلة كشرط اساسي من شروط القبول لا سند له من القانون، وبالرجوع الى اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا الواردة في المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا لم نجد من بين هذه الاختصاصات في النظر بالطلب موضوع الدعوى مما يستوجب ردها من جهة عدم الاختصاص عليه قررت المحكمة الاتحادية العليا رد دعوى المدعي من جهة عدم الاختصاص، وتحمله مصاريف الدعوى واتعاب محاماة وكيل المدعي عليه اضافة لوظيفته مبلغاً وقدره مائة الف دينار و صدر القرار باتاً استناداً للمادة (٩٤) من الدستور وبالاتفاق وافهم علنا في ٢٠١٩/٢/٦.

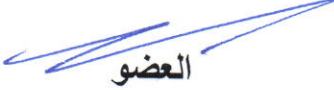

الرئيس


مدحت المحمود

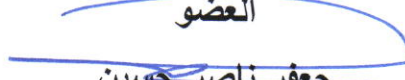

العضو
اكرم طه محمد

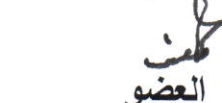

العضو
عبود صالح التميمي



العضو
فاروق محمد السامي


العضو
اكرم احمد بابان


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
محمد صائب النقشبندي


العضو
حسين عباس ابو التمن